الأمم المتحدة

A/69/623–S/2014/855

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٨٦ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريرا مفصلا صادرا عن رابطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدراسات حقوق الإنسان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن قرار اتخذته اللجنة الثالثة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق).

ويكشف التقرير الخلفية التي صدر في ظلها قرار حقوق الإنسان المناهض لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تجاهل للجهود التعاونية التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وستبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل جهد ممكن لوقف جميع المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة والقوى المعادية الأخرى في إطار حقوق الإنسان والدفاع عن النظام الاشتراكي الذي يعيش الناس أسيادا في ظله وتُضمن فيه حقوق الإنسان الحقيقية الخاصة بهم على أعلى مستوى.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جا سونغ نام
السفير
الممثل الدائم

101214 101214 14-66003 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

تقرير مفصل لرابطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدراسات حقوق الإنسان

بيونغ يانغ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر – أصدرت رابطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدراسات حقوق الإنسان التقرير المفصل التالي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤:

اتخذت اللجنة الثالثة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشكل متعجل وتحت الضغط قرارا مناهضا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن حقوق الإنسان يتسم بالقسوة الشديدة ويهدف إلى إلحاق ضرر بالغ بكرامتها.

فقد قامت الولايات المتحدة وقوى أخرى معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتلفيق القرار المليء بالأضاليل التي تسيء بخبث إلى سياستها الأصيلة في مجال حقوق الإنسان، و لم تكتف بذلك، بل أصرت على ضرورة أن تحال مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وقد كان ذلك أوضح تعبير عن سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأنه عمل عدائي موجه ضدها جاء نتيجة للاستراتيجية التي تنتهجها الولايات المتحدة للإطاحة بالنظام الاشتراكي المرتكز إلى الجماهير الشعبية بذريعة حقوق الإنسان.

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الأعمال العدائية التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها إلى إجبار جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها على البدء باتخاذ أقسى الإجراءات المضادة للتصدي لها.

وفي ظل الحالة الخطيرة الراهنة التي تقع فيها مسألة حقوق الإنسان على مفترق طرق التعاون المخلص أو الحرب، تصدر رابطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدراسات حقوق الإنسان تقريرا مفصلا لكشف السر الكامن وراء هذا التضليل السياسي المتمثل في قرار حقوق الإنسان المناهض لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي لا يمت بصلة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان الحقيقية، ولتوضيح المسؤولية عن الآثار التي تترتب عليه.

١ – السياسة التي تعتمدها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجهود التي تبذلها فيما يتعلق بالتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

يتمثل الموقف السياسي الثابت لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بذل جهود مستمرة من أجل حماية حقوق الإنسان الحقيقية وتعزيزها والنهوض بالتعاون الدولي في هذا الميدان بشكل إيجابي.

وتشجع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التبادل والحوار على الصعيد الدولي في ميدان حقوق الإنسان وتطورهما منذ أمد بعيد.

ومن الأمثلة على ذلك أن وفدا من منظمة العفو الدولية قام بزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرتين في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩١ وشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٥. واجتمع الوفد بموظفين مكلفين بإنفاذ القانون وسجناء وقام بزيارة مؤسسات إصلاحية وغرف احتجاز وما إلى ذلك.

والمؤسسة الإصلاحية التي زارها الوفد كانت مماثلة تماما لتلك التي قضى فيها المواطن باي جون هو من الولايات المتحدة الأمريكية مدة عقوبة الأشغال الشاقة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وفي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٥، قام أعضاء في الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب بزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشاهدوا واقعها.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، قامت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وفريق مرافق لها بزيارة بلدنا واستمعوا إلى إحاطة عن السياسات التي تعتمدها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدابير التي تتخذها من أجل مكافحة العنف ضد المرأة واطلعوا على الواقع.

وما فتئت مسألة حقوق الإنسان تدرج في جدول أعمال الحوار السياسي المنتظم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي منذ عقد الاجتماع الأرفع مستوى بينهما في أيار/مايو ٢٠٠١.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قام وفد من البرلمانيين من مختلف الأحزاب السياسية الفرنسية بزيارة مؤسسة إصلاحية، واجتمع مع سجنائها ومع موظفين معنيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واطلعوا على الواقع.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، قام رئيس شعبة شرق آسيا في وزارة خارجية ألمانيا بزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واجتمع مع أشخاص قضوا مدد عقوباتهم في السجون لفهم النظام القضائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بيد أن الاتحاد الأوروبي غيّر تماما بشكل مفاجئ ودون سبب موقف الحوار الذي كان يتخذه في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عندما كان التعاون الدولي يحرز تقدما في ميدان حقوق الإنسان، وشارك جنبا إلى جنب مع اليابان في رعاية قرار كان الأول من نوعه بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطرحه بقوة خلال الجلسة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان القائمة في ذلك الحين.

وكان ذلك عملا عدائيا ذا دوافع سياسية قام به الاتحاد الأوروبي على سبيل المتابعة بعد أن وصفت إدارة بوش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بـ ''محور الشر''، متنصلة من الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وهذا ما قوض الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، كان الاتحاد الأوروبي يقدم إلى الأمم المتحدة كل عام قرارات بشأن حقوق الإنسان تناهض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما يعرقل أي شكل من أشكال التعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي ينتهج سياسة مواجهة من جانب واحد.

ومع ذلك، لم توقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في ميدان حقوق الإنسان.

وقدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التقرير الثاني عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وشاركت مشاركة صادقة في النظر فيه.

وقدمت تقريرها الثاني عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وشاركت في النظر فيه.

وقدمت تقريرها الأول عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وشاركت في النظر فيه.

وقدمت تقريريها الثالث والرابع عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وشاركت في النظر فيهما.

وشاركت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وفي الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٤.

ووقعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣.

ووقعت البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وصدقت عليه في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتبذل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الجهود في ظل الحالة الخطيرة التي تتصاعد فيها حدة السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتصل إلى ميدان حقوق الإنسان.

فعلى سبيل المثال، سنت الولايات المتحدة قانونا يسمى قانون حقوق الإنسان لكوريا الشمالية من خلال كونغرسها في تموز/يوليه ٢٠٠٤، أضفت فيه الطابع القانوني على تدخلها في الشؤون الداخلية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى السيناريو الذي تعتمده لإسقاط نظامها الاجتماعي بذريعة حماية حقوق الإنسان.

وتتمثل الفكرة الرئيسية لهذا القانون في بث برامج إذاعية باللغة الكورية لمدة ١٢ ساعة يوميا بغرض إثارة السخط على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بين سكانها تحت لافتة تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والاقتصاد السوقي فيها، وتهريب أجهزة راديو قادرة على التقاط هذه البرامج، وإغواء شعبها للانشقاق عن بلدهم أو الهجرة أو اللجوء إلى الولايات المتحدة، وتقديم الدعم المالي والمادي للقيام بذلك، وما إلى ذلك.

وتنفق الولايات المتحدة عشرات ملايين الدولارات كل عام لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لكوريا الشمالية الذي يجبر مختلف المنظمات الدولية والبلدان المجاورة على المشاركة فيه.

وحتى في الآونة الأخيرة عندما كشفت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها محاولتهم تقديم قرار بشأن حقوق الإنسان يلحق ضررا جسيما بكرامة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام، بذلت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودا حثيثة من أجل الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان.

وفي ظل وضع قُدّمت فيه حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل مشوه للغاية من جراء المخططات المستمرة التي تحيكها القوى المعادية، أصدرت رابطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدراسات حقوق الإنسان في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تقريرا يهدف إلى توضيح الحقيقة ومساعدة المجتمع الدولي على فهمها.

ولاقى التقرير ترحيبا حارا من جانب المجتمع الدولي وجرى تسجيله وتعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان نظرا لأنه يقدم توضيحا شاملا وموضوعيا لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أصبح الشعب فيها سيدها.

وأعلنت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عن استعدادها لإجراء حوار بشأن مسائل حقوق الإنسان مع ألمانيا والمملكة المتحدة وغيرهما من البلدان الأوروبية وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أعربت رسميا عن عزمها على استلام المساعدة التقنية إذا قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتقديمها.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وجهت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعوة رسمية إلى ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص لحقوق الإنسان لزيارة البلد.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع السفير المتجول لوزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيويورك للمرة الأولى، وأبدى قدرا كبيرا من الشهامة وحسن النية حين قال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستسمح بزيارة المقرر الخاص إليها إذا كان مهتما بصدق بتسوية مسألة حقوق الإنسان.

وتفهّم بعض بلدان الاتحاد الأوروبي جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تنم عن سعة أفقها وأعلنت بشكل إيجابي دعمها القوي لهذه الجهود ودعت الاتحاد الأوروبي إلى اختيار سبيل التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أن الاتحاد الأوروبي سلك في نهاية المطاف سبيل المواجهة تحت ضغط الولايات المتحدة من خلال المشاركة في اتخاذ القرار. وبقيامهما بذلك، يكونا قد أغلقا بنفسيهما باب الحوار، بما في ذلك الحوار والتبادل والتعاون في مجال حقوق الإنسان.

٢ - زيف القرار المتعلق بحقوق الإنسان المناهض لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وطبيعته الرجعية

يكمن نفاق القرار بشكل خاص في أنه يستند إلى تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو مجموعة من الأكاذيب والافتراءات التي تسمى ''شهادات'' قدمها بضعة من المنشقين عن كوريا الشمالية فروا منها بعد ارتكاب جرائم فيها أو اختُطفوا.

وما فتئت الولايات المتحدة على مدى عقد من الزمن تدفع الاتحاد الأوروبي واليابان إلى تصعيد الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الساحة الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة، وأخيرا قامت بتلفيق لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولجنة التحقيق هي جهاز لحياكة المؤامرات تتضح طبيعته السياسية من الخلفية التي أنشئ في ظلها.

وقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارا مناهضا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإنشاء لجنة التحقيق في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٣. وهو وقت شهدت فيه المواجهة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة أشد درجات حدتها بسبب الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أعقاب نجاحها في إطلاق ساتل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإجرائها ثالث تجاربها النووية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

وشنت الولايات المتحدة حملة جديدة من الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن مسألة حقوق الإنسان فيها، إدراكا منها لصعوبة إسقاط نظامها الاجتماعي عن طريق الجزاءات وحدها.

وأفادت التقارير أن لجنة التحقيق المكونة من ثلاثة أشخاص وضعت تقريرا يُزعَم أنها قدمت فيه حكما وتقديرا مجملين بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، بل وقدمت أيضا توصية في غضون أقل من سنة واحدة. وهذا في حد ذاته يثير مشكلة خطيرة من حيث الدقة العلمية والمصداقية.

ويزعم التقرير أن أعضاء لجنة التحقيق اجتمعوا بنحو ٣٠٠ شاهد في بلدان مختلفة. ولكن لم يكن من بين هؤلاء أي مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولم يقم أي من أعضاء لجنة التحقيق قط بزيارة بلدنا.

والبلدان التي ادعى أعضاء لجنة التحقيق زيارتها هي بلدان معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والأشخاص الذين أصروا على أنهم اجتمعوا معهم كانوا إما مواطنين من دول معادية أو منشقين عن كوريا الشمالية تتحكم بهم سلطات كوريا الجنوبية.

ومنذ البداية، كانت لجنة التحقيق ذات طبيعة معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولم يكن لديها النية لزيارتها. وأعلنت لجنة التحقيق منذ إنشائها أنها ستجري تحقيقها بصورة رئيسية على أساس شهادات يدلي بها منشقون عن كوريا الشمالية وصور ملتقطة بالسواتل.

وقد قال مايكل كيربي، رئيس لجنة التحقيق في مقابلة مع هيئة الإذاعة الأسترالية في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣ إن هناك سلسلة من التقارير الصحفية عن انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، ولكن لا توجد أسباب تدعو إلى تأكيدها.

ولم ينشر التقرير أسماء معظم المنشقين عن الشمال الذين أدلوا بشهادات.

وتذرعت اللجنة بعذر واه مفاده أن مقابلات سرية أجريت مع المنشقين بهدف الحيلولة دون أذية أسرهم، وهو عيب كبير في وثيقة صادرة عن هيئة دولية.

فعلى سبيل المثال، يزعم التقرير، على أساس إفادة قدمها سين تونغ هيوك، المنشق عن الشمال، أن هناك معسكرا للسجناء السياسيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن جرائم غير أخلاقية ترتكب فيه. فلماذا لم تشعر اللجنة بالقلق إزاء والد سِن الذي كان يعيش في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما أعلنت اسم سِن؟ فربما كان سِن الشخص البغيض الذي نبذ المبادئ الأخلاقية الإنسانية تماما لدرجة أنه تحرر من قلقه على والده الحقيقي وأدلى بشهادة زور تقول إن والده ميت.

وقد نشر شريط فيديو على الموقع الشبكي ''بأيدي أمتنا'' (www.uriminzokkiri.com) لإثبات ما زُيف من اسم سن وحياته المهنية وإفادته التي أدلى بها.

وحتى المؤلف الذي أصدر كتابا تناول قصة سن عن الانشقاق عن الشمال اعترف بأن سن كذب عليه في الآونة الأخيرة بشأن سبب عقاب أمه.

والكتاب هو الرواية الخيالية التي أثرت في وزير خارجية الولايات المتحدة كيري تأثيرا بالغا وتسببت في نشوء بغضه غير الاعتيادي تجاه النظام الاجتماعي الحالي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكل من زار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولو لمرة واحدة، سواء أكان رجلا أم امرأة من الغرب، لا يجهل حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فقد ذكر مشرع إيطالي كان شاهدا على الواقع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مقابلة مع هيئة الإذاعة الإيطالية ٢٤ أن ما قاله سِن تونغ هيوك، المنشق عن كوريا الشمالية، في مؤتمر صحفي كذبة ترمي إلى الحصول على بعض المال وأن الكتاب الذي يستند إلى كذبته مطروح في الأسواق، وأضاف قائلا إنه لن يشتري هذا الكتاب.

وقال صحفي أيرلندي في مقال نشر بشكل حصري في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في مجلة The Diplomat على شبكة الإنترنت إن باك يون مي، وهي فتاة عمرها ٢١ سنة انشقت عن كوريا الشمالية، تكلمت باكية عن الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية في مؤتمر القمة العالمي للشباب الذي عقد في دبلن في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، وخصته هيئة الإذاعة البريطانية والجزيرة والديلي ميل وغيرها من وسائط الإعلام بدعاية واسعة النطاق، لكن عددا غير قليل من النقاد أكدوا أن ما قالته يتعارض مع الحقيقة وأعربوا عن شكهم في كلامها.

وأكد رجل الأعمال السويسري فيليكس أبت، الذي عمل في كوريا الشمالية لمدة سبع سنوات حتى عام ٢٠٠٩، أن معظم القصص التي رواها هؤلاء المنشقون عن الشمال غير مؤكدة وتحظى بوضوح بالكثير من الدعاية أو أنها محض أكاذيب.

ورفض أبت زعم باك يون مي، التي شبهت قناة دبلن بنهر في المنطقة التي كانت تعيش فيها، بأنها كانت ترى جثثا طافية في النهر كل صباح، حيث دحض قصتها بقوله إنه ذهب إلى كوريا الشمالية مرات كثيرة، لكنه لم ير جثثا قط، وعرض صورة لأطفال في كوريا الشمالية يخوضون في الأنهار بحبور.

وطعن أبت في تأكيد ري كوانغ تشول، المنشق عن الشمال، الذي قال إنه لا يوجد أي شخص ذي إعاقة بدنية في كوريا الشمالية بسبب قتل الأطفال، مذكرا بأن بيونغ يانغ أوفدت لاعبين ذوي إعاقة إلى دورة الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة التي أقيمت في إنشون، كوريا الجنوبية.

وقال مايكل باسيت، الذي عمل في قوات الولايات المتحدة بصفته خبيرا في شؤون كوريا الشمالية في المنطقة المجردة من السلاح في شبه الجزيرة الكورية على مدى سنوات، إن القصة التي روتها باك يون مي، المنشقة عن الشمال، كذبة محضة، وإن وصف باك حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية بـ ''المذبحة'' جاء مدفوعا بنيتها افتعال ضجة كبرى، وإن منظمات مناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كوريا الجنوبية من قبيل منظمة مصنع الحرية تقف وراءها. وسخر باسيت، الذي أشار إلى أن باك يون مي أرسلت إليه مقالة تدحض فيه روايته، من أن لغتها الإنكليزية لا تشوبها شائبة بالرغم من أنها أجنبية.

وقال باحث في المعهد الفرنسي للشؤون الاستراتيجية الدولية في مقابلة أجرتها معه صحيفة La Croix الفرنسية في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤ إن تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة بشأن كوريا الشمالية هو تقرير متحيز وغير علمي ووثيقة غير علمية وضعت على أساس شهادات أدلى بها ضحايا لنظام كوريا الشمالية فقط، دون تأكيد المعلومات من خلال القيام بزيارات إلى كوريا الشمالية. ورأى الباحث أنه في ضوء الحالة التي قدمت فيها للجمهور صورة التقطت بالسواتل لتجربة نووية أجرتها كوريا الشمالية قبل عدة سنوات وتبين لاحقا أنها مزورة، فمن الصعب حتى تصديق الصورة التي التقطت بالسواتل التي تظهر مكتبا إداريا في كوريا الشمالية، وأنه ينبغي عدم وضع تقرير مغرض يستند إلى شائعات أو إلى الرأي العام بشأن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، بل ينبغي إيلاء الاهتمام إلى المعلومات التي تتسم بقدر أكبر من الموضوعية والعلمية.

وأسهم نائب لرئيس حزب الوطن الحر البرازيلي ببيان لصحيفة Ora Du Pob تحت عنوان ''خادم لأوباما زور تقريرا نازيا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية'' في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤. وجاء في البيان:

''تتمثل المهمة الأساسية لمايكل كيربي في تلفيق أدلة على النحو الذي تطلبه واشنطن وجعل الأكاذيب الكبرى المستمرة والقديمة التي تقدمها وسائط الإعلام الحقيرة التابعة للاحتكارات والتي تحقق مصالح الولايات المتحدة تبدو معقولة، ونشر الأكاذيب عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمشاركة في جهود التعاون الدولي التي توجهها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

''ولم يقم مايكل كيربي قط بزيارة بيونغ يانغ أو الاجتماع بممثلي حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو التكلم معهم. وإذ قام دون أي مراعاة لمشاعر الآخرين بانتهاج نظرية النازيين التي تقول إنه إذا كرر المرء الأكاذيب مرات عديدة، فالجميع سيصدقها، فقد دعي في الواقع مرات عديدة إلى زيارة سيول حيث أقيمت كل الهياكل اللازمة لتوفير 'الأدلة' الضرورية من أجل وضع 'تقرير الأمم المتحدة' المزيف المؤلف من ٣٧٢ صفحة من خلال إجراء مقابلات مع أشخاص في سيول وعدد من 'المنشقين عن الشمال'.''

وتكمن الطبيعة الرجعية لهذا القرار في أنه يمثل أداة للتحريض على المواجهة لا التعاون، وعلى الحرب لا السلام.

ويهدف التقرير المذكور أعلاه إلى إيجاد تبرير للتدخل المسلح من خلال تسمية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ''أرضا تفتقر تماما لحقوق الإنسان'' في قاعات الأمم المتحدة.

ويتذكر التاريخ بوضوح الحرب اليوغوسلافية التي أشعلتها الولايات المتحدة بذريعة حماية حقوق الإنسان والأقليات في عام ١٩٩٩.

وتكمن خطورة القرار في أنه يشكل سابقة خطيرة في تسييس وتدويل مسألة حقوق الإنسان في بلد معين، ويستخدمها للإطاحة بالنظام الاجتماعي في ذلك البلد.

٣ - الاتحاد الأوروبي المجرد من الاستقلال

لا يعرف تاريخ الأمم المتحدة وثيقة مثيلة لتقرير لجنة التحقيق عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي لفق بطريقة متسرعة وغير متقنة.

ولا بد، أيضا، أن الاتحاد الأوروبي يعي أن التقرير مشوب بالكثير من العيوب ويحتاج إلى التحقق منه على الأقل.

وقد أتاحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فرصة للتحقق في إطار حالة يوجد فيها تقريران متضاربان بفضل نشر تقرير رابطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدراسات حقوق الإنسان الذي يبين بشكل كامل السياسة التي تنتهجها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان، ونظام حقوق الإنسان، وواقع تمتع الشعب بحقوق الإنسان.

وهذا هو السبب الذي حدانا على الموافقة على زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وممثل الاتحاد الأوروبي الخاص لحقوق الإنسان واقترح استئناف الحوار المتعلق بحقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي بمبادرة منا.

ولكن الاتحاد الأوروبي قال إنه ناقش مسألة الحوار ضمن الاتحاد لكن أحد بلدانه عارضها وقرر إصدار القرار بسبب المعارضة من الولايات المتحدة واليابان خارج الاتحاد الأوروبي واقترح إجراء الحوار في وقت لاحق.

والبلدان التي عارضت الحوار هي على وجه التحديد البلدان التي لم تعترف بسيادة الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يضمن فيها تمتع الناس بحقوق الإنسان بشكل كامل.

وقال المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاتصال الذي أجري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٧ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إنه سيقترح على الاتحاد الأوروبي حذف مسألة المحكمة الجنائية الدولية من القرار، ولكنه غير موقفه تماما بعد بضعة أيام وأصر على ضرورة أن تحال مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية وأن تنفذ زيارته إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويكاد يكون ذلك بمثابة إجراء مفاوضات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتوجيه بندقية إليها في نفس الوقت.

ووفقا لما يبينه تاريخ امتد لما يربو على ٢٠ سنة من تطور التعامل مع المسألة النووية، يتمثل موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدم إجراء أي حوار تحت الضغط ولكن في الاعتراف بأهمية الحوار والتعاطي معه استنادا إلى مبدأ المساواة وحده.

ويجعلنا السلوك الذي أبداه الاتحاد الأوروبي هذه المرة نفكر مرة أخرى في كلمة الاستقلال التي كثيرا ما يكررها.

ومنذ بضع سنوات، اكتسب رئيس وزراء إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صيتا سيئا باعتباره خادما مطيعا للولايات المتحدة، ولكن الاتحاد الأوروبي نفسه أثار اليوم انطباعا قويا بأنه ليس إلا خادما مطيعا للولايات المتحدة.

فكيف يمكن إجراء حوار وتفاوض مناسبين مع طرف مجرد من الرشد ومن مبدئه الخاص به؟

وإذ نشهد الاتحاد الأوروبي وهو مجرد من الاستقلال، لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان لعلاقات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معه أي معنى.

٤ - التحيز الشديد الذي تمارسه الأمم المتحدة

يثبت مسار الإقرار القسري للقرار بوضوح أن الأمم المتحدة تحولت إلى مسرح للحملات المسعورة، حيث يبت في كل شيء بممارسات استبدادية وتعسفية وحقيبة الولايات المتحدة من الدولارات، بما يتعارض تماما مع مبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه في ميثاقها، وأن مصير فرادى البلدان قد يتأثر سلبا في أي لحظة إذا كانت هذه البلدان ضعيفة.

وأجرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالتزامن مع انعقاد دورة الجمعية العامة لهذا لعام، اتصالات وحوارات بشأن مسألة حقوق الإنسان مع أكثر من ١٥٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مستثنية بعض البلدان الثابتة في عدائها.

وكانت غالبية الدول الأعضاء التي اتصلت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متشككة بشأن تقرير لجنة التحقيق، وأقرت بأن الوثيقة مسيسة. وبالرغم من قيام عدد غير قليل من البلدان بالامتناع عن التصويت على القرار أو عدم المشاركة في التصويت لصالحه، أشارت هذه البلدان إلى أنه ليس بوسعها أن تقوم بأكثر من ذلك لأن الولايات المتحدة واليابان ودولا

أخرى هددها بتعليق ما تقدمه من معونة اقتصادية وقروض ومارست ضغطا سياسيا قويا عليها في نفس الوقت. وطلبت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعتبر هذا الموقف بمثابة دعم وتضامن معها.

وكان هناك العديد من هذه البلدان في آسيا وأفريقيا، على وجه الخصوص.

وقد سُلِّط الضوء على من يعارض إجراء حوار بشأن حقوق الإنسان، في الواقع، خلال آخر دورة للجمعية العامة.

ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة أن مناسبة رفيعة المستوى بشأن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية ستعقد في نيويورك على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

وبدافع الرغبة في تصحيح الاعتقاد والرأي الخاطئين فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومساعدة المشاركين في الاجتماع على معرفة الحقيقة، أعربت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن استعدادها للمشاركة في الاجتماع بصفة الطرف المعني واقترحت ذلك على الولايات المتحدة.

وقالت الولايات المتحدة إنها ستقدم ردا في وقت لاحق، بعد التفكير بشأنه لفترة طويلة، ولكنها رفضت مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاجتماع تحت الذريعة العبثية بأن هذه المشاركة غير ملائمة في وقت كان فيه الاجتماع على وشك الانعقاد.

ومن الأصول أن دعوة الطرف المعني ببند جدول الأعمال المزمع أن يناقش في اجتماعات الأمم المتحدة وجميع الاجتماعات الدولية الأخرى تشكل ممارسة متبعة وقاعدة إجرائية.

ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة، التي عقدت اجتماعا معنيا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها، لم تكن راغبة بالموافقة على مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الطرف المعني، أو أنها عقدت الاجتماع بعيدا عن الأضواء سعيا إلى تدبير مؤامرة منذ البداية.

فهل يحق لهذا البلد وخدمه الحديث عن الحوار في مجال حقوق الإنسان؟

وطلب عدد غير قليل من البلدان تفهم موقفها المتمثل في أنها صوتت لصالح القرار لا لأنها تشعر بالقلق فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، بل لأن الولايات المتحدة واليابان هددا بإيقاف المعونة الاقتصادية. وقد كشف ذلك بشكل كامل المدى الذي بلغته ممارسات الولايات المتحدة الاستبدادية والتعسفية في الأمم المتحدة.

ومثلما قالت شخصية رفيعة غربية، تصبح الأمم المتحدة الآن ميدانا حيث يضحي ٩٩ في المائة من الدول الأعضاء بأنفسهم لصالح ١ في المائة منها.

ونحن لا نطلب اعترفا من أي كان بشأن مسألة حقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك، لا نرى ضرورة إلى قراءة وجوه الآخرين على الإطلاق.

فما يريده شعبنا وما يتواءم مع احتياجاته ومصالحه هو ما يشكل على وجه التحديد معايير حقوق الإنسان لدينا.

والمهزلة التي دبرت مؤخرا في الأمم المتحدة هي تدليس سياسي مخز لإسقاط العدالة بالظلم وإخفاء الحقيقة بالأكاذيب وهي ذروة المسخرة الوقحة التي تستهدف خداع شعوب العالم بالدسائس والافتراءات.

وتسعى الولايات المتحدة وأتباعها جاهدين إلى الإطاحة بالنظام الاشتراكي الذي يضع الإنسان في صلب اهتمامه والذي اختاره أفراد الشعب الكوري، والذي يشكل المهد الذي يرونه أعز من حياتهم. وهذا ما يدفع أفراد الشعب إلى الغضب الشديد.

وتزداد قوة الأصوات التي تدعو إلى توجيه ضربات ساحقة دون رحمة للأشخاص الذين يمسون حتى بكرامة القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تمثل شعبها تمثيلا كاملا، والتي لا يمكن مقايضتها بأي شيء.

وستبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل جهد ممكن لتشتيت كل ألاعيب حقوق الإنسان التي تثيرها الولايات المتحدة والقوى المعادية الأخرى، والدفاع عن النظام الاشتراكي الذي يعيش الناس أسيادا في ظله وتُضمن فيه حقوق الإنسان الحقيقية الخاصة بهم على أعلى مستوى.